



نشرية الثلاثية الثالثة 2019

حول الاحتجاجات الجماعية و الإنتحار و العنف

1986 تحرك احتجاجي و 58 حالة و محاولة إنتحار



نشرية الثلاثية الثالثة 2019

حول الاحتجاجات الجماعية والإنتحار والعنف

فريق الإعداد

هدى العربي

نجلاء عرفة

خليل الشخاوي

أسماء سحبون

ريم سوودي



المقدمة

أن تكون الدولة هي "دولة المصلحة العامة" فكرة باءت بالفشل في عمق التمثلات والمعتقدات السياسية للمواطنين التونسيين لغياب رؤية حقيقية للاقتصاد وللخطط التنموية تعبر عن سيادة الدولة نظرا لارتباطها بالمنطق الليبرالي الذي يكرس اللامعادلة و اللامساواة و الذي يعمق سياسة التهميش و الإقصاء وهو ما نتجت عنه احتجاجات تبنتها الفئات الاجتماعية في تونس نتيجة خيبات الأمل، إنبتت هذه التمثلات على عدة أسباب منها ما يحمل طابعا اجتماعيا فالدولة التونسية التي نُصبت كقوة عامة وكمُدافع طبيعي عن الخير المشترك للأفراد ومقوم للمساواة لم تحترم قواعد اللعبة من قبل الفاعلين الاجتماعيين كالأمانة في المنافسة الاقتصادية، والمساواة أمام الأعباء العامة للبلاد وخضوع الجميع بمن فيهم الحكام والمسؤولين لسيادة القانون وبالتالي فالدولة التونسية لم تجسد واجب التضامن الأخلاقي أمام مواطنيها ولم تستطيع الخروج من أزمتها وإيلاء أهم قطاعاتها الحيوية أهمية مثل الصحة والتعليم و النقل.. ولسبب اقتصادي أيضا لم تكن الدولة التونسية محركا للنمو أي لم تأخذ على عاتقها أمر الاستثمارات الثقيلة التي تتجاوز قدرة المبادرات الخاصة ولم تهئ البنية التحتية ولم تؤهل اليد العاملة ولم تستثمر بما يكفي في البحث العلمي وخلال حدوث المشاكل الاقتصادية لم تكن الملجأ الطبيعي لمواطنيها ولم تتبنى تدابير دعم المشاريع التي تواجه صعوبات و لم تحط بالمناطق الضعيفة و قطاعات النشاطات المعرضة للخطر بل سعت إلى التفويت فيها وهو ما جعلها تتخبط في أزمة، زد على ذلك سبب سياسي فلم تخدم هذه الدولة القضايا الكبرى التي دافع عنها مواطنوها خلال حراك 2011 مثل العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات الوطنية والحرية والمساواة والحقوق الاقتصادية ولم تكن الحافز على وحدة شعب مبعثر وشعب يتألم من الخصاصة والضميم الاجتماعي.

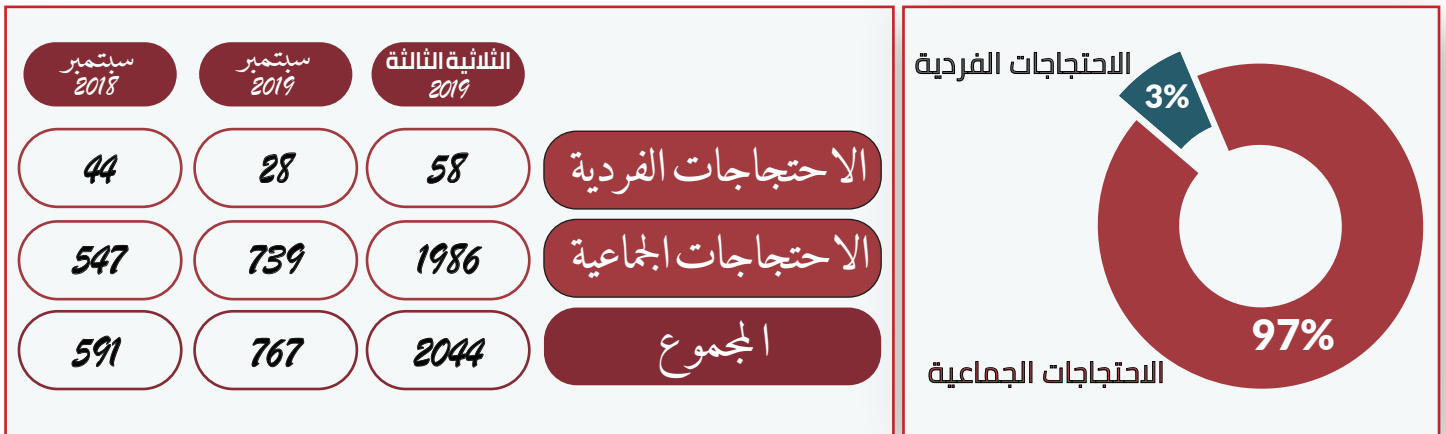
كل هذه المعتقدات تشير إلى آمال وتوقعات الأفراد للسياسات العامة للبلاد تجاهها الحكام والمسؤولين وهذا مس من شرعيتهم في الحقل السياسي، فوجود الدولة الاجتماعي وقدرتها على التعبئة من خلال فاعليها ومؤسساتها ومن خلال خطابات ممثليها ومن خلال أيضا ما تنجزه ميدانيا يؤكد مشروعيتها لكن هذا في نظر مواطنيها لم يحدث بعد، كما شحنت هذه التمثلات تجاه الدولة بنزعة معاداة عرقية تخترق عديد القطاعات في المجتمع وتخبئ صورا مثل الموظف الذي يتمعش من ميزانية الدولة و صورة الدولة البوليسية والضرائب المثقلة على الأفراد والمؤسسات التونسية، فخلقت مشهدا جديدا للخارطة السياسية وتجاوزنا بذلك الأساليب التقليدية للاحتجاج إلى منطق جديد يعاقب هؤلاء الفاعلون السياسيون الذين يتسابقون في المحطات الانتخابية فهناك العازفون عن الانتخاب وهناك من إقصاهم من المشهد السياسي وهو ما جعل مقعد الرئيس يتأرجح بين مرشحين وهما قيس سعيد ونبيل القروي.

التحركات الاحتجاجية الاجتماعية خلال الثلاثية الثالثة 2019

لقد تعاضم دور الحركات الاجتماعية وهي الهادفة إلى تحقيق المصلحة العامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة،¹ فتحاول الحركات الاجتماعية تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال دفاعها عن القضايا الراهنة وفي واقع عجز المؤسسات السياسية و قصورها عن التصدي لأشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمع كما أن الانخراط في الحركات الاجتماعية المحتجة والرافضة يدل عن شكل لا تعاقدية للمشاركة السياسية التي يفرضها الأفراد على هذه المؤسسات السياسية من خلال أشكال جديد للسلوك الجماعي الرفض والمتمرد وقد تكون أحيانا أكثر جدوى ونفع من أشكال المشاركة السياسية التعاقدية مثل التصويت وغيرها وأكثر مردودية من الاعتماد على السياسيين و النظم السياسية العاجزة وخاصة فيما ما يتعلق بالقضايا الكبرى والملحة المتعلقة بالحياة الاجتماعية للأفراد وبحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فتصبح هذه الحركات الاجتماعية محورا أساسيا للثقافة المدنية والمجتمع المدني وفضاء حقيقيا لإحياء المبادئ والممارسات الديمقراطية.

وتعد المشاكل القديمة الجديدة القادح في اندلاع الاحتجاجات والمتمثلة في أزمة العطش وقضية انقطاع المياه أيضا البنية التحتية المتدهورة خاصة مع تزامنها مع العودة المدرسية ومعاناة العديد من المدارس خاصة الموجودة منها في المناطق النائية، أزمة الصحة كذلك وما تخلفه يوميا من أضرار يعانيها المواطن التونسي، زد على ذلك أزمة التعليم و عودة الاحتجاجات والمفاوضات بين الإطار التربوي وسلطة الإشراف ، تضاف إليه مشاكل أخرى في قطاعات اقتصادية عديدة من قطاع البريد والنقل وباقي المشاكل التنموية والبيئية و الفلاحية...

توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الفردية و الجماعية خلال الثلاثية الثالثة 2019



بتسجيل فريق الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي لـ 739 تحركا احتجاجيا و 28 حالة ومحاولة انتحار طيلة شهر سبتمبر 2019 ترتفع حصيلة الثلاثية الثالثة من العام الى 1986 تحركا احتجاجيا و 58 حالة ومحاولة انتحار خلال 90 يوما.

وبهذا الرقم تسجل الثلاثية الثالثة من العام الجاري زيادة بـ 217 تحركا احتجاجيا عن نفس الفترة من العام 2018 والتي سجلت 1789 تحركا احتجاجيا أي زيادة بما يناهز 70 تحركا احتجاجيا شهريا.

الاحتجاجات الجماعية خلال الثلاثية الثالثة 2019



الاحتجاجات الجماعية في شهر سبتمبر 2019



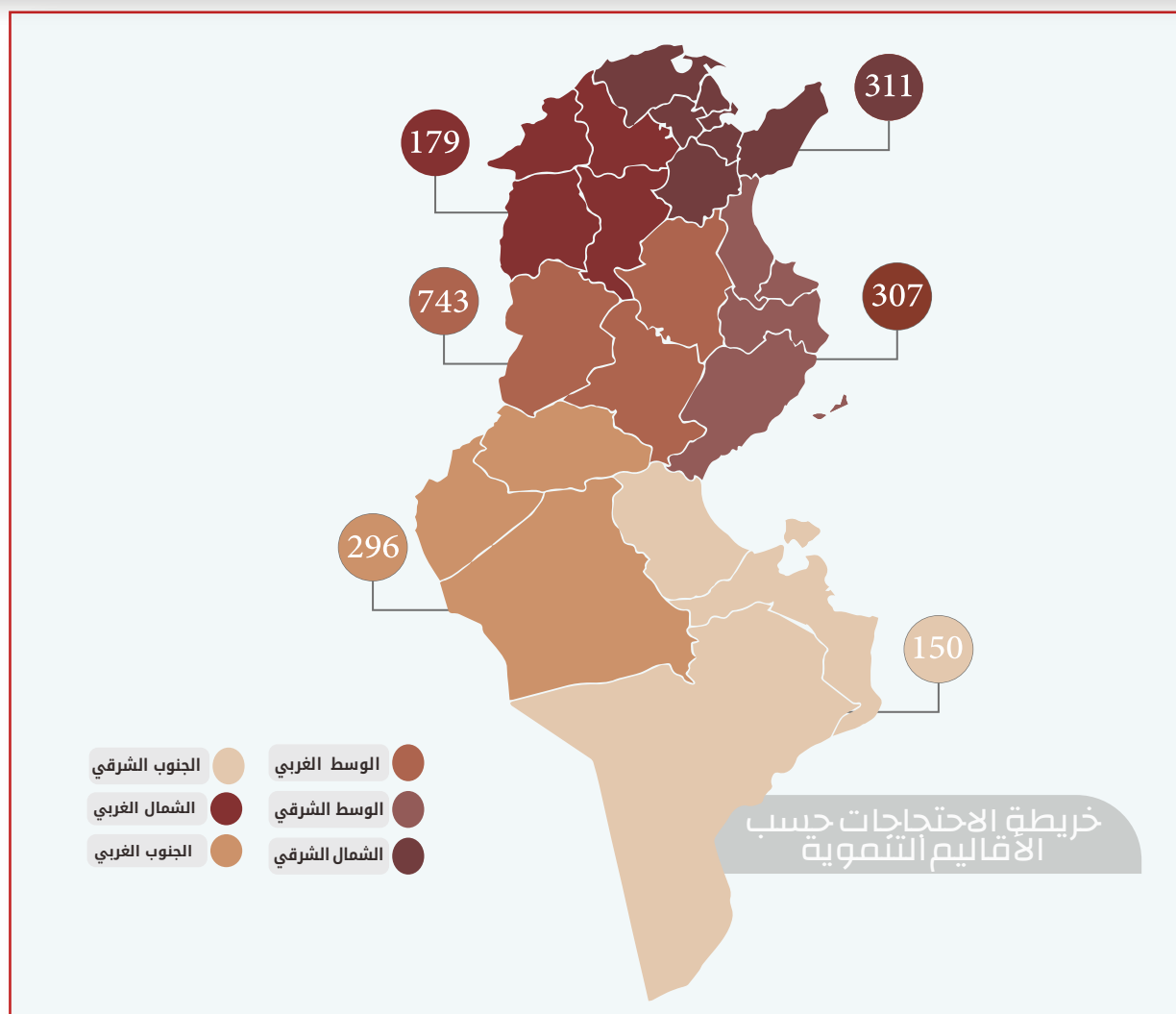
وماتزال خارطة الاحتجاج ثابتة دون تغيير يذكر في مقارنة بالاشهر والسنوات الفارطة وفقا لما توثقه التقارير الشهرية والسنوية للمرصد الاجتماعي التونسي إذ ما تزال ولاية القيروان تحظى بمرتبة الصدارة من حيث الاحتجاج ومحاولات الانتحار فالحجة سجّلت لوحدها 58 حالة ومحاولة انتحار و 508 تحركا احتجاجيا طيلة الأشهر الثلاث (جويلية واوت وسبتمبر) من العام 2019.

وتأتي ولاية قفصة في مرتبة ثانية بـ 201 تحرك احتجاجي ثم ولاية سيدي بوزيد بـ 162 تحرك احتجاجي وصفاقس بـ 130 تحرك احتجاجي ونابل (123 تحرك احتجاجي) وسوسة (121 تحرك احتجاجي) ثم تطاوين بـ 102 تحرك احتجاجي. واتي ولاية بن عروس في مرتبة أخيرة بتسجيلها 12 تحركا احتجاجيا طيلة التسعين يوما.

وفي حصيلة الثلاثية الثالثة من العام 2019 ان 24 بالمئة من التحركات الاجتماعية المرصودة كانت عشوائية أي فيها نوع من العنف وهي السمة التي ميزت 477 تحركا احتجاجيا حوالي 112 تحرك احتجاجي منها مسجلة في ولاية القيروان لوحدها تليها في مرتبة ثانية ولاية قفصة (61 تحرك احتجاجي) ثم نابل (48 تحرك احتجاجي).

توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية حسب المجال الجغرافي خلال الثلاثية الثالثة 2019

الولاية	الثلاثية الثالثة 2019	سبتمبر 2019
ولاية بنزرت	40	30
ولاية تونس	82	34
ولاية أريانة	17	0
ولاية منوبة	27	0
ولاية بن عروس	12	10
ولاية زغوان	13	4
ولاية نابل	120	41
ولاية جندوبة	62	18
الولاية	الثلاثية الثالثة 2019	سبتمبر 2019
ولاية باجة	43	14
ولاية الكاف	27	6
ولاية سليانة	47	28
ولاية سوسة	117	66
ولاية المنستير	16	12
ولاية المهدية	45	0
ولاية صفاقس	129	59
ولاية القيروان	508	177
الولاية	الثلاثية الثالثة 2019	سبتمبر 2019
ولاية القصيرين	77	27
ولاية س بوزيد	158	41
ولاية قابس	18	0
ولاية مدنين	30	18
ولاية تطاوين	102	47
ولاية قفصة	201	63
ولاية توزر	28	16
ولاية قبلي	67	28



خلال هذه الثلاثية يتعدد الفاعلون ويتنوعون والجديد والنوعي في هؤلاء إننا نجد خلال شهر جويلية صنفا جديدا من المواطنين المحتجين وهم الحجيج , وأغوان SONEDE و موظفي البريد التونسي أيضا النساء العاملات كفاعلات مهمات في فضاءات الاحتجاج منهن عاملات بشركة مختصة في الخياطة بهبيرة وعاملات المخبر الصيدلي بدركاس المنتصب بالمنطقة الصناعية بكندار.

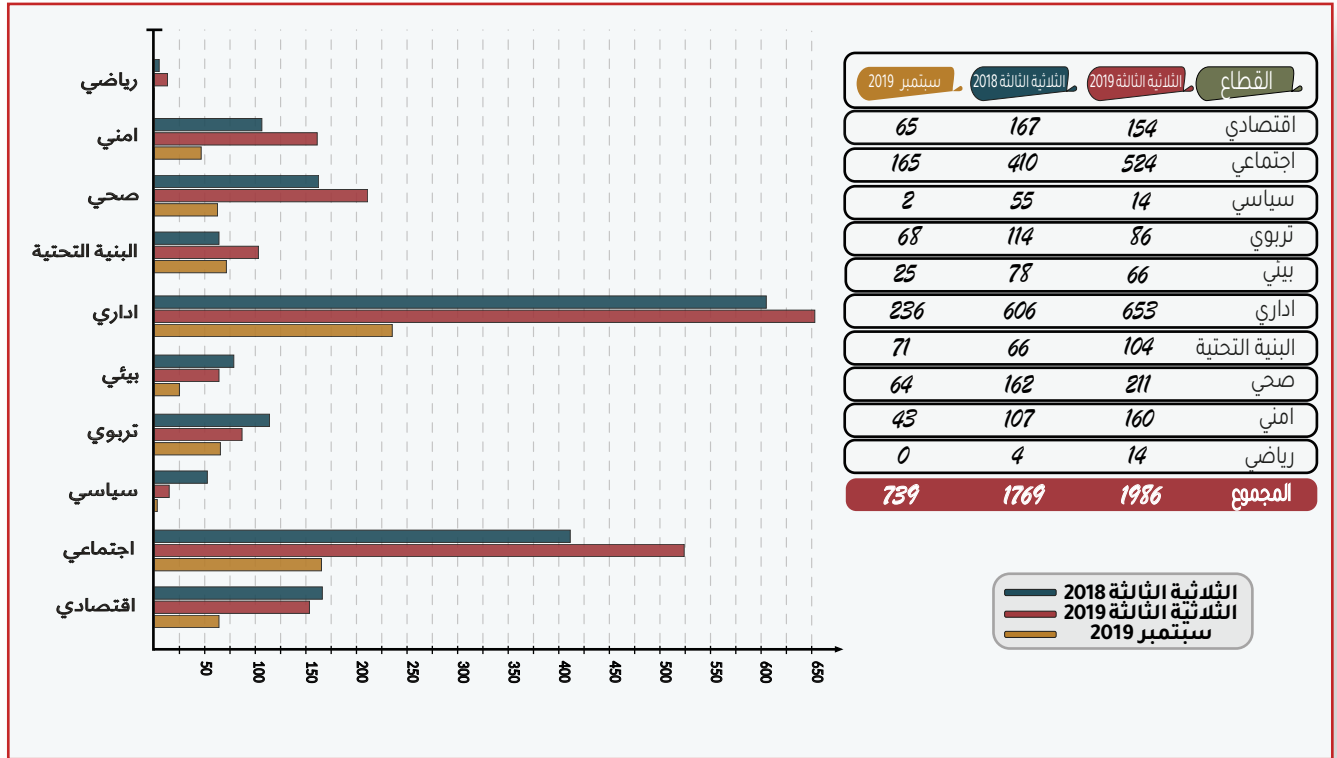
أهم آليات الإحتجاج		الفاعلون في التّحركات	
★★★★	الشبكات الإجتماعية، مسيرات سلمية، غلق الطرق حرق عجلات مطاطية، إقتحام مؤسسات إدارية	★★★★	أولياء، متساكنون، نشطاء حقوقيون
★★★	نداءات عبر وسائل الإعلام، إعتصامات، إضرابات	★★★	عمّال، موظّفون
★★	عرائض إحتجاجية، غلق مقرّات عمل	★★	عمّال الحضائر، أصحاب الشّهادات العليا، معطلين عن العمل، أطباء وإطارات شبه طبيّة
★	حمل الشارة الحمراء، هجرة بحريّة بالمراكب، السير ، على الأقدام نحو العاصمة، الهجرة الجماعية	★	صحفيّون، سائقي سيارات الأجرة، سائقي النقل الرّيفي، فلاّحون، بحّارة

ويعد دور المرأة مهما في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي وكفاعل جدي في معركة النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لما يمثّله هذا الحضور النسائي من تجاوز للذهنية السائدة، المحافظة والعشائرية والأبوية، ومن تطّلع للتحرّر و الانعتاق والمساواة على أنقاض الدونية والتمييز، إنّ الفعل الاجتماعي يمثل ناقلا لكل القيم الحداثيّة والتنويريّة والتثويريّة، ولا يكتمل مغزاه ما لم يرتبط بقوى واعية تنزل معه إلى ساحاته العامّة والفعلية، وتتعاطى مع مشاكله ومصاعبه، وتلتحم به في شتّى أوجهه، وتحتضن قواه النسويّة الفاعلة والطلائعية والميدانية والحقوقية والمدنية من أجل مزيد صهرها في النّضال العام من أجل التحرّر الوطني والديمقراطي والانعتاق الاجتماعي والاقتصادي.

فضاءات التّحركات الاحتجاجية		الجهات موضوع التّحركات الإحتجاجيّة	
★★★★	طرقات، مقرّات إدارية، ساحات عامّة شركة توزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز	★★★★	شركة توزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز
★★★	مصالح بلدية، مقرّات ولايات، مقرّات معتمديات	★★★	مصالح بلدية، ولايات، معتمديات
★★	فضاءات عمل، مستشفيات	★★	وزارات، رئاسة الحكومة، مستشفيات
★	مقرّات قضائية، مقرّات وزارية، رئاسة الجمهورية مؤسسات تربية	★	رئاسة الجمهورية، السلطات القضائية مؤسسات تربية

الحركات الاحتجاجية حسب القطاعات

دارت اغلب المطالب حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (678 تحرك احتجاجي خلال 2019 مقابل 577 تحرك احتجاجي خلال نفس الفترة من 2018).



وتتقارب الحصيلة فيما يتعلق بالاحتجاجات ذات الخلفية الإدارية او التي يشتكي خلالها المحتج من اخلالات وغياب جودة خدمات الإدارة وغيرها من المسائل المتعلقة بالإدارة ليبلغ عدد التحركات الاحتجاجية ضد الإدارة 653 تحرك احتجاجي خلال الثلاثية الثالثة من 2019 و606 تحرك احتجاجي خلال الثلاثية الثالثة من 2018. فيما تراجعت الاحتجاجات ذات الخلفية التربوية والبيئية والسياسية بمعدل 28 و12 و41 تحرك احتجاجي بحسب الترتيب المذكور.

الاحتجاجات العنيفة	القطاع	اقتصادي	اجتماعي	سياسي	تربوي	بيئي	اداري	ديني	البنية التحتية	صحي	أمني	رياضي
الثلاثية الثالثة		76	285	8	32	37	356	-	74	86	75	10
شهر سبتمبر		29	88	1	21	16	154	-	54	25	24	0
الاحتجاجات التلقائية	القطاع	اقتصادي	اجتماعي	سياسي	تربوي	بيئي	اداري	ديني	البنية التحتية	صحي	أمني	رياضي
الثلاثية الثالثة		29	129	4	17	11	126	-	15	59	40	2
شهر سبتمبر		8	53	1	14	4	48	-	9	19	11	0
الاحتجاجات العشوائية	القطاع	اقتصادي	اجتماعي	سياسي	تربوي	بيئي	اداري	ديني	البنية التحتية	صحي	أمني	رياضي
الثلاثية الثالثة		49	110	2	37	18	171	-	15	66	45	2
شهر سبتمبر		28	24	0	33	5	34	-	8	20	8	0

وتمثل الاحتجاجات ذات الخلفية الإدارية الأكثر عنفا أو هي تدور في أجواء عنيفة إذ حوالي نصفها (171 تحرك احتجاجي) من إجمالي التحركات الاحتجاجية ذات الخلفية الاجارية كانت عشوائية تليها التحركات الاحتجاجية ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والتي كان 149 تحركا احتجاجيا منها عشوائية.

الأشكال الجديدة للاحتجاج في السياق التونسي

لقد تجاوز عدد الأحزاب اليوم مائتي حزب في تونس تتنافس جلها على حيازة السلطة السياسية و خلقت ديناميكية في المشهد الحزبي و تحولا في الخارطة السياسية خلال محطات انتخابية عديدة فنجد أحزابا تميل لليمين وأخرى لليسار وتتصارع جلها حول منطقة الوسط وتهاجر إليها بغية الرغبة في التموقع السياسي كما تشكل النزاعات والرغبة في التموقع ملمح العائلات السياسية طلبها (يمين- وسط - يسار)، وتمثل التعبئة السياسية مناسبة للعمل على التضامات والتحالفات والتكتيكات والخيارات و تعد معركة الانتخابات اكبر امتحان تخوضه الأحزاب السياسية لأنها تكشف قدرتها على كسب الموالين لها والأتباع ولكونها محطة مهمة للعمل على ممارسات و سلوكات الأفراد. لقد عرفت الخارطة السياسية في تونس بالانكماش مرة والانحلال مرة أخرى نظرا لسياقات نشأة الأحزاب ولتنوع الخارطة الرمزية فيها (أحزاب الثورة- أحزاب ما بعد الثورة ...) فمنها من استمر ومنها من انحل في الحقل السياسي، ورغم سعيها لافتكاك التمثيل الانتخابي إلا أنها تعرضت إلى ضربة رمزية أي الضغط الدائم المرتبط بذكرى حدث traumatisme politique مثلت لها "صدمة سياسية مؤلمة" ² انفعاليا.

هذه الضربة الرمزية حسب عبارة بيار بورديو³ لعدم تمثيل المواطنين في المحطات الانتخابية تعكس المظهر السحري تمثل جديد لمفهوم التمثيل الانتخابي فيمكنها أن تحمل تداعيات كثيرة تعود حتى على الشخص الممثل الذي تم انتخابه " فعملية اعتبار أن الشخص المنتخب من قبل أغلبية الناخبين ممثلا لجميع أفراد المجتمع بمن فيهم الذين لم يبلغوا سن التصويت والذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع(من غير المسجلين أو الذين امتنعوا عن التصويت) و الذين صوتوا لخصومه تبقى أمرا يصعب تفسيره وفقا لقوانين المنطق العقلاني حتى في النظم الديمقراطية التعددية التي يوجد فيها نظام انتخابات تنافسية⁴ فمثلا تكون تداعيات هذه الضربة الرمزية ايجابية يمكن أن تكون أيضا سلبية تعود عليه بخسارة رصيده السياسي.

إن الناخبين يمتلكون بالفعل في أنظار المرشحين للتمثيل توقعات شرعية وقيما مطبوعة بعظمة أخلاقية كما تحركهم الرغبة في العدالة و الحرية والتضامن والتي يبحثون عنها من خلال انتخابهم لمن يمثلهم خلال عملية الانتخاب فيسعى كل ممثل إلى اكتساب شرعية والى صياغة آرائهم من خلال معتقدات سياسية مشتركة معهم ليكسب رصيда من الثقة وليشكل برامج سياسية قريبة من طموحاتهم ويقدر على التأثير عليهم وتعبئتهم خلال حملته الانتخابية. وهو ما دفع الفئات الاجتماعية للذهاب إلى أشكال جديدة للاحتجاج وهي العزوف عن الانتخابات علاوة على الأشكال السابقة من المشاركة السياسية كالتصويت أو الانتخاب كما نجد ممارسات مدنية أخرى منها عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وهي معبرة عن لامبالاة

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2014، ط3، ص 575.
³ Pierre Bourdieu, délégation et fétichisme, repris in choses dites, Paris, édition Minuit, 1987, P194.
⁴ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2014، ط3، ص 411.

مدنية ورفض للمشاركة السياسية واحتجاج عن الواقع السياسي فيحتوي هذا الامتناع الانتخابي صيغتين الأولى اندماج اجتماعي ضعيف و العيش في مجالات معزولة و شعور بكونهم غرباء عن الرهانات الاجتماعية إما الصبغة الثانية فهي الاهتمام الكبير بالسياسة و الامتناع والرفض فيها هو رفض للاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي فهم يعلمون ويؤكدون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل ملائم عن هواجسهم ومطالبهم.

العزوف عن التصويت هو عداء للنخب السياسية العاجزة عن التغيير ونفور من الخصومات الحزبية وتكذيب للتوقعات المبالغ فيها من الخارطة الحزبية ومن النظام السياسي السائد كما يدل على خيبات مبالغ فيها وهو نوع من العقاب للحقل السياسي ولكل فاعليه . لقد اخذ عقاب الفئات الاجتماعية للفاعلين السياسيين من خلال عملية الانتخاب شكلين مهمين أولا عقاب لما تعرض له الفاعلون الاجتماعيون فذهبت فئة إلى انتخاب مرشح حاول أن يعوض الدولة وهو نبيل القروي فلا يهم ماضيه بقدر ما اشتغل عليه من خلال توظيفه للمال السياسي ومن خلال لعب دور الراعي والحامي للفئات الاجتماعية عبر دور العمل الجمعياتي الخيري "جمعية خليل تونس" في التعريف به من خلال التبرعات التي يقدمها وقيامه بحملات توزيع المساعدات العينية والنقدية وإقامة الموائد في المناطق والأحياء الفقيرة، لقد وظف العمل الخيري لتحصيل المكاسب السياسية وتحويلها إلى رصيد انتخابي في ظل وضع اقتصادي ضاغط و عجز للنخب السياسية التي تداولت على الحكم و القطيعة بين المواطن والمسؤولين وضع ساعده على تحقيق الاختراقات في ظل تراجع النخبة التقليدية ومرشح ثاني وهو قيس سعيد وهو صورة مختلفة عن النمط السياسي السائد والتقليدي قام بحملة دعائية لم تشهد مظاهر احتفالية أو دعائية كما رفض الدعم المالي من المؤسسات الاقتصادية و رجال الأعمال و وعد بالتغييرات الجذرية في النظام السياسي و كسر مركزية السلطة و مكافحة الفساد و الحد من امتيازات المسؤولين.

ولقد مثل انتخابه شكلا عقابيا للمنظومة بكل أجهزتها الدعائية و الإعلامية..لان الفئات الاجتماعية وجدت فيه عمقا اجتماعيا استمدتها من إمكانياته الرمزية وعدائه للمنظومة الحالية ولو كان بأسلوبه السلمي الناعم ولان اختيار قيس سعيد أيضا يعبر عن انحياز للجامعة التي همشت وأقصيت من دوائر الفعل السياسي و لان هذه المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع التونسي تحمل هواجسه وتدافع عنها من خلال التنظيمات التي تحتويها سواء تنظيمات الطلبة أو الأساتذة أو العمال ويعبر الانحياز له انحياز لازمة الجامعة التي تخلت الدولة عنها وخاصة من قبل النخب المتعلمين أو المعطلين عن العمل أصحاب الشهادت العليا.

إن هذه الممارسات المدنية هي ردود فعل تعبر عن قطيعة مع الدولة وعن عدائية وعملية إقصاء وتشويه قامت بها ورفضها للحوار مع هذه الكتل الاجتماعية وهو ضرب لمسالة التمثيلية أو للصفة التمثيلية للسياسيين التونسيين وتعتبر "الصفة التمثيلية قابلية شخص لان يعبى حول نفسه دعائم سياسية بحيث يضيف طابعا شرعيا على تطلعاته للحديث باسم الغير"⁵. لقد رجت الصفة التمثيلية لهؤلاء لافتقادهم لوسائل التأثير وللעنف السياسي الذي مارسوه على المجتمع و لخلو أطروحاتهم من برامج فعلية نابعة من تطلعات المجتمع.

التوزع الجغرافي للاحتجاجات الجماعية بمختلف أنواعها الثلاثية الثالثة 2019

الاحتجاجات العشوائية

0	المنستير	8	بنزرت
12	المهدية	8	تونس
24	صفاقس	9	أريانة
112	القيروان	5	منوبة
22	القصرين	2	بن عروس
28	س بوزيد	0	زغوان
3	قابس	46	نابل
6	مدنين	27	جندوبة
32	تطاوين	6	باجة
61	قفصة	7	الكاف
3	توزر	8	سليانة
19	قبلي	29	سوسة

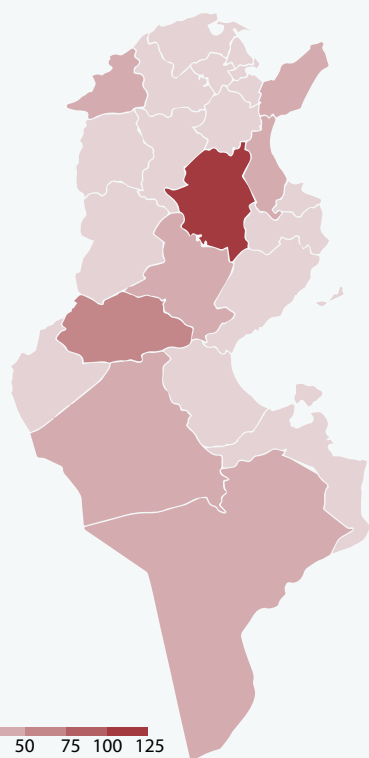
الاحتجاجات التلقائية

6	المنستير	13	بنزرت
15	المهدية	29	تونس
42	صفاقس	0	أريانة
97	القيروان	9	منوبة
17	القصرين	3	بن عروس
58	س بوزيد	5	زغوان
3	قابس	23	نابل
12	مدنين	5	جندوبة
27	تطاوين	15	باجة
51	قفصة	8	الكاف
12	توزر	15	سليانة
24	قبلي	41	سوسة

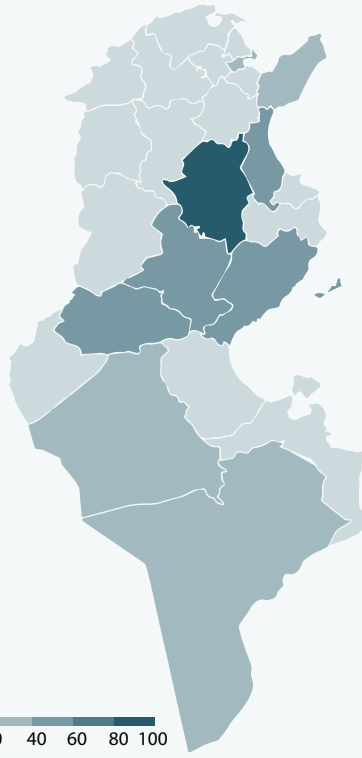
الاحتجاجات العفوية

10	المنستير	19	بنزرت
18	المهدية	45	تونس
63	صفاقس	8	أريانة
299	القيروان	13	منوبة
38	القصرين	7	بن عروس
72	س بوزيد	8	زغوان
12	قابس	51	نابل
12	مدنين	30	جندوبة
43	تطاوين	22	باجة
89	قفصة	12	الكاف
13	توزر	24	سليانة
24	قبلي	47	سوسة

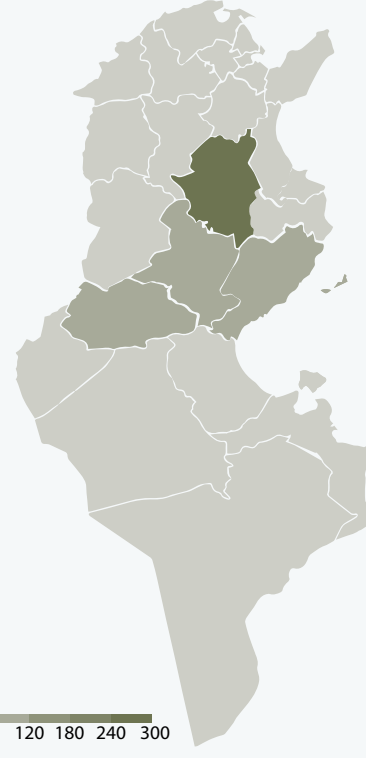
الاحتجاجات العشوائية



الاحتجاجات التلقائية

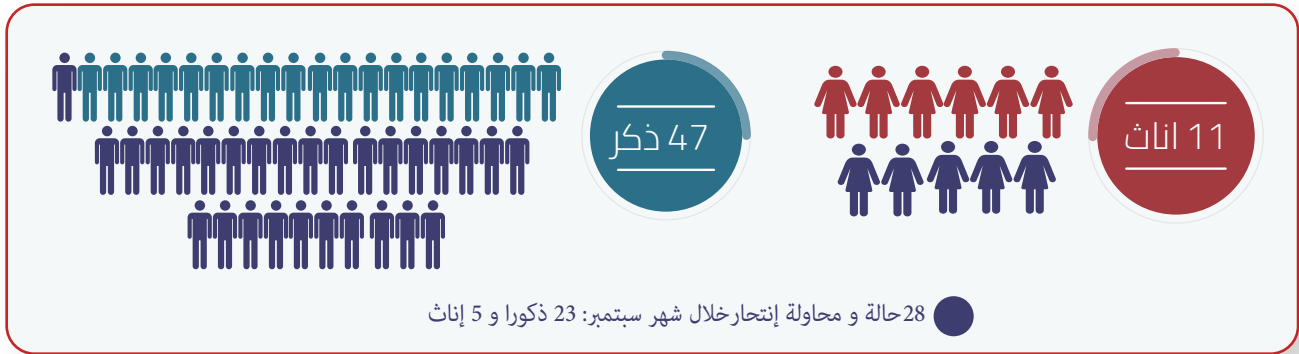


الاحتجاجات العفوية

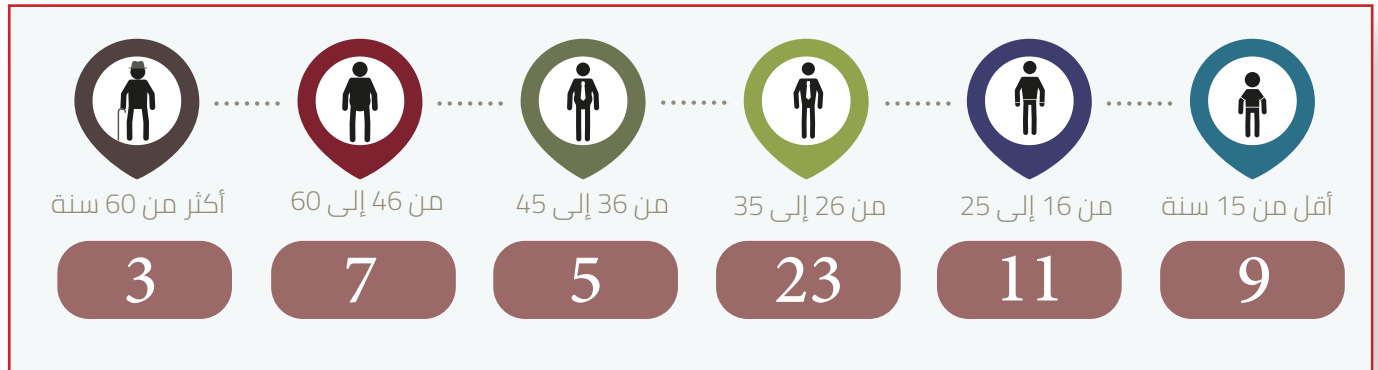


حالات ومحاولات الانتحار

فيما يتعلق بحالات ومحاولات الانتحار فإن شهر سبتمبر شهد رصد 28 حالة حوالي 57 بالمئة منها تمت شنقا تليها الانتحار حرقا بنسبة تناهز 14 بالمئة. وتمثل الفئة العمرية ما بين 16 و 35 سنة الأكثر اقداما على الانتحار بنسبة تناهز 55 بالمئة من مجموع الحالات المرصودة.



اما بالنسبة لحصيلة الثلاثية فإن الفئة العمرية 16-25 سنة مثلت حوالي 50 بالمئة من اجمالي ضحايا الانتحار (32 ضحية من مجموع 58 ضحية). 81 بالمئة من الضحايا كانوا ذكور وحوالي 19 بالمئة اناث.

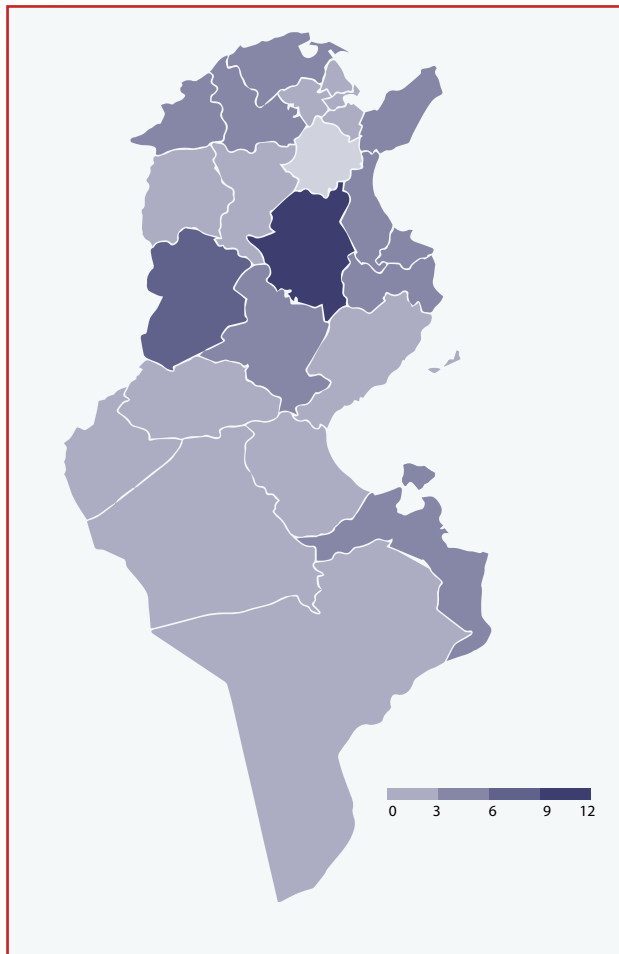


إن الانتحار ينم عن تضحية بالنفس يرافقها وعي بعيش ضبط ومراقبة المؤسسات المجتمعية فيصبح حاملا لمعنى مواجهة هذه المؤسسات وهذا الواقع الاجتماعي كتفاعل الأفراد مع هذا الواقع أي يشكل جسرا أو معبرا ينقل الموت إلى المجتمع ويتخذ ثلاثة أشكال مهمة:

- الإعلان عن التميز عن هذا المجتمع الراضخ لهذا الواقع المرير.
- أو الدفاع عن هذا المجتمع أو الموت في سبيل هذا المجتمع.
- وإما أن يكون هذا الموت اكتئابي ومن هنا يحمل معنى الاستسلام وان يكون اندفاعي فيتخذ شكلين وهو الموت العقابي و الموت الانتقامي.

و يعتبر الانتحار جرس إنذار للمؤسسات السياسية والاجتماعية في تونس يعبر عن وجود مشاكل و قصور وفجوة كبيرة تدل عن عجز المؤسسات الاجتماعية عن تلبية حاجيات الأفراد كما يعبر عن الفعل التمييزي الذي تقوم به هذه المؤسسات فهي تتيح للبعض حاجاته و تحرم آخرين من ذات الحاجات وهو يدفعنا إلى فهم انه هناك خلل أكيد في الالتزام المؤسساتي إضافة إلى ذلك فهي تعبر عن المشاكل التي تواجهها في مستوى أهدافها ووظائفها وتنظيماتها ورؤيتها كما تأتي هذه الظاهرة الاجتماعية الانتحار من تفكك هذه المؤسسات الاجتماعية والتي تسعى في ذات الوقت رغم هذا التفكك والعجز إلى وضع الأفراد تحت هيمنتها وتبعيتها . وتبرز هذه الظاهرة بقوة " في زمن الأزمات الاقتصادية الحادة فلا يعود الضبط المجتمعي المؤسساتي قادرا على توجيه سلوك الفرد وتحصل إعادة ترتيب فجئية للتراتب الاجتماعي فتنقل أشخاص إلى وضع اقتصادي اقل من وضعهم السابق ويخسرون ما كانوا يملكون وعندما يحصل العكس أيضا زيادة فجئية في القوة و الثروة فيختل التراتب الاجتماعي ويضطرب فلا يعود احد يعرف ما يمكن و ما هي المطالب المحققة وغير المحققة فيظهر السياق المحموم و الموجه بين الأشخاص نحو الانتحار⁶.

الانتحار حسب الولايات الثلاثية الثالثة 2019



الولاية	بنزرت	تونس	أريانة	منوبة	بن عروس	زغوان
الحجم	4	1	0	0	0	0
الولاية	نابل	جندوبة	باجة	الكاف	سليانة	سوسة
الحجم	3	4	3	0	2	4
الولاية	المنستير	المهدية	صفاقس	القيروان	القصرين	س بوزيد
الحجم	4	3	1	11	7	4
الولاية	قابس	مدنين	تطاوين	قفصة	توزر	قبلي
الحجم	0	3	1	2	1	0

كما تم رصد انتحار ثلاثة مسنين طيلة الأشهر الثلاث و 9 أطفال تقل أعمارهم عن 15 سنة. وفي ترتيب الولايات وفقا لحصيلة حالات ومحاولات الانتحار المرصودة تأتي القيروان في مرتبة أولى بـ 11 حالة ثم القصرين بـ 7 حالات ثم بالتوازي سوسة والمنستير وجندوبة وبنزرت وسيدي بوزيد بـ 4 حالات .

تقرير العنف

وتكشف نتائج الرصد ان الثلاثة اشهر الماضية لم تحد عن النسق العام التصاعدي للعنف والذي يتشارك فيه الجميع بنفس المستوى تقريبا حتى انه في توزيع العنف المسجل نجد ان نسبة العنف في شكله الجماعي تكون في الغالب في حدود الـ 60% في المقابل يحافظ العنف في شكله الفردي على نسبة الـ 40% من الحصيلة الشهرية المسجلة.

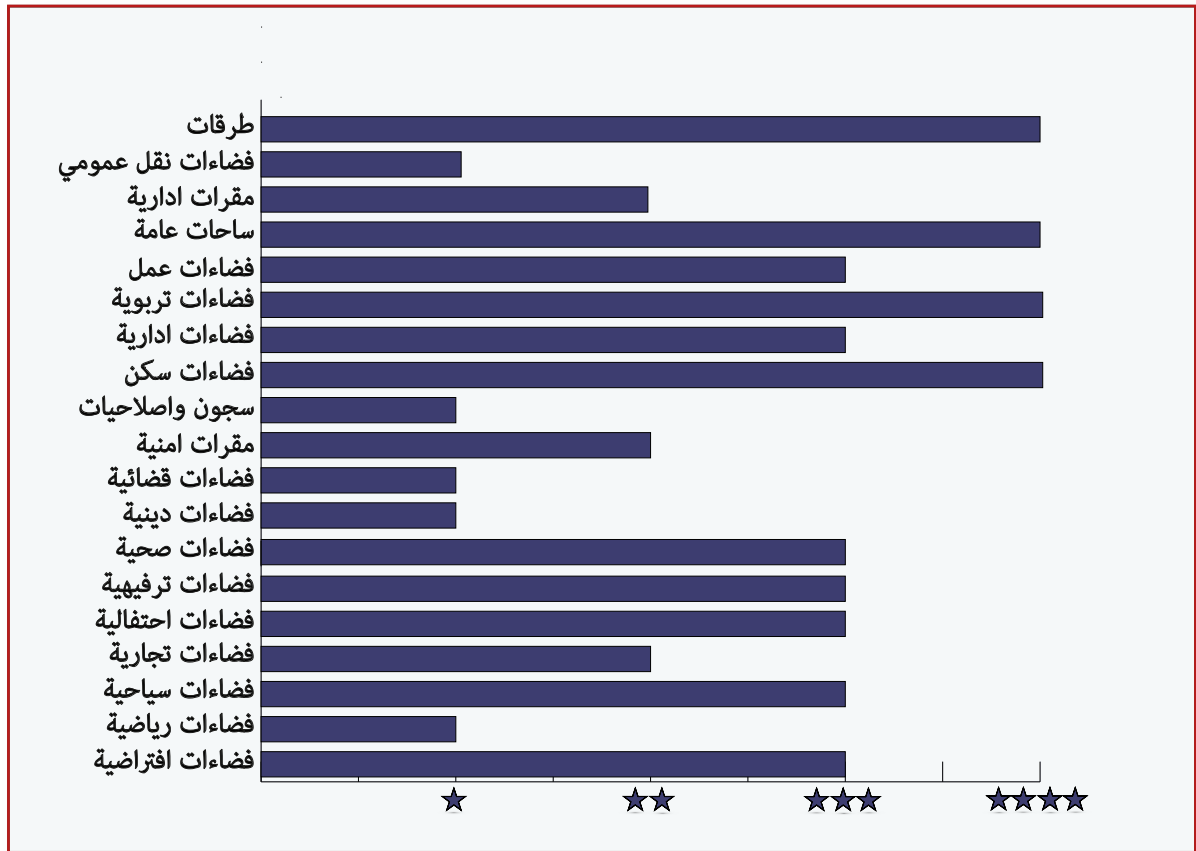
حالات العنف



تعد نسبة العنف الممارسة من طرف الذكور أعلى بكثير من الإناث أو من الجنس المختلط وتحدث غالبا في فضاءات عامة مثل الطرقات الفضاءات الترفيهية أو حتى في الفضاءات الافتراضية وترتفع أحجام أشكاله خاصة منها الانفعالي ونذكر هنا ما حصل في مدينة المطوية عند ما اعتدى مجهول على سيارة عضو مكتب عتيد بقباس إذ تعمد العبث بعجلتي سيارته بواسطة سلاح أبيض أو آلة حديدية و الإجرامي ما حصل بالقيروان عندما اعتدى شخص منحرف على تلميذ بواسطة شفرة طلاقة على مستوى الرقبة مما تسبب له في جرح عميق في شهر سبتمبر والجنسي ما حصل في الياسمينات التابعة لولاية بن عروس عندما تم اغتصاب وحشي لطفلة الخمسة سنوات.



فضاءات ممارسة العنف



إن العنف ظاهرة اجتماعية مرتبطة بعدة عوامل ثقافية للأفراد وبعملية التنشئة الاجتماعية ويؤثر الوسط الاجتماعي كثيرا على بروز هذه الظاهرة فينجم العنف عن نماذج السلوك المفروضة على الأفراد و " يتخذ في المجتمعات الإنسانية أشكالا مختلفة : شكل الجريمة والأعمال المنحرفة (العاطفية , السياسية ...) و عنف الدولة (القمع , التعذيب , العزل) والشكل الأكثر انتشارا مثل المشاجرات والمشاحنات بين الأفراد و ثمة أعمال عنف خفية (العنف الزوجي , الاغتصاب , سوء معاملة الأطفال)⁽⁷⁾.

و يكون " كل مجتمع عنيفا بمقدار مالا تكون القوة موضوعا لممارسة منتظمة وشرعية"⁸ نتيجة لحظات التغيير المؤسساتي الذي يجابه ممارسات أفراد ومجموعات تطالب بحماية حقوقها المكتسبة أو تكرر حقوقها الجديدة وغاياتها التي تراهن عليها من خلال العنف المنظم داخل المجموعات والمسلط على هذه المؤسسات " كما تنتشر هذه الظاهرة الاجتماعية من جهة عندما يكون ثمة فقدان للرقابة أو فقدان للوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات ناقصة المجتمعية وبهذه الصفة يمكن وصفه بالسلوك اللاعقلاني ومن جهة أخرى لكونه مصدرا للسلطة التي يمكن أن تسلم الأضعف لإرادة الذين يهددونهم فيشكل في الحالة الأولى انفجارا ذا تأثير تراجع.

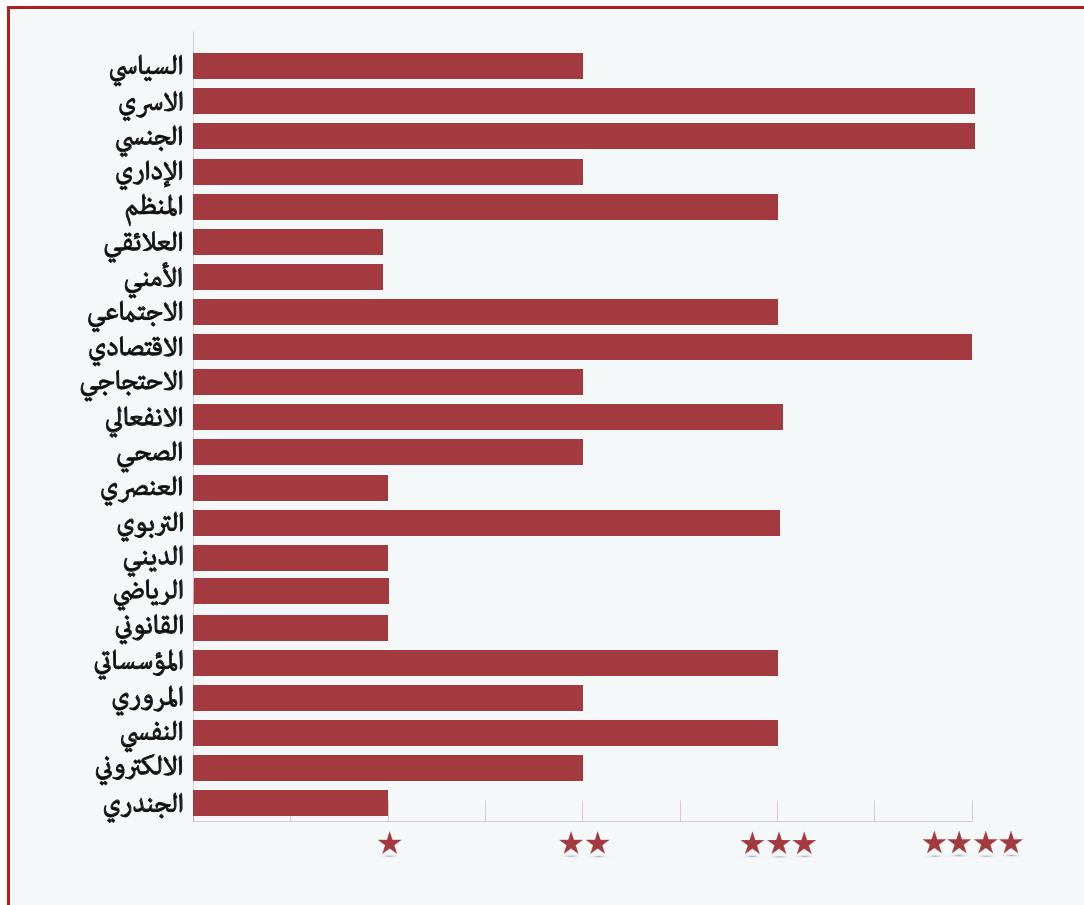
⁷ جان فرنسوا دورتييه, معجم العلوم الإنسانية , ترجمة جورج كتورة , ط 1, 2009, ص 765 و 766.

⁸ بودون وبوريكور, المعجم النقهي لعلم الاجتماع, ترجمة سليم حداد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 1986, ص 399.

إن العنف هو مخالفة وانحراف عن السائد والقانوني وعن المعايير الأخلاقية وهو اختراق لفكرة النظام الاجتماعي ويعبر عن انوميا اجتماعية و اضطراب للمعايير ومرتبطة أحيانا بالفردانية المتصاعدة في مجتمعنا ومرتبطة بضعف الروابط الاجتماعية و عدم القدرة على الاندماج اجتماعيا ويجرا إلى التفرقة، مرتبطة بمسالة الهيمنة ويمارس عندما يجرّد الإنسان من إنسانيته ويصر العديد من الأشخاص على ممارسته من خلال لحظات الابتزاز التي تكون عادة للأقوى جسديا ليكسر مقاومة خصومه ويؤدي هذا إلى علاقات عدائية وفوضى كبيرة كما يساهم في انحلال المجتمع .

وتشير الأرقام الى ان الفضاء العائلي، المنزل، هو الاطار الذي يشهد اكبر عدد من احداث العنف المرصودة على اختلاف طبيعتها فيحتكر لوحده 45% من العنف المرصود خلال شهر جويلية و 30% من العنف المسجل خلال شهر اوت و 25% من حالات العنف المسجلة خلال شهر سبتمبر الذي عرف تسجيل تصاعد للعنف التربوي والذي يتزامن مع العودة المدرسية وانطلاقة السنة الدراسية حيث كان في حدود ال 7.5% خلال شهر سبتمبر.

أحجام أشكال العنف المرصودة

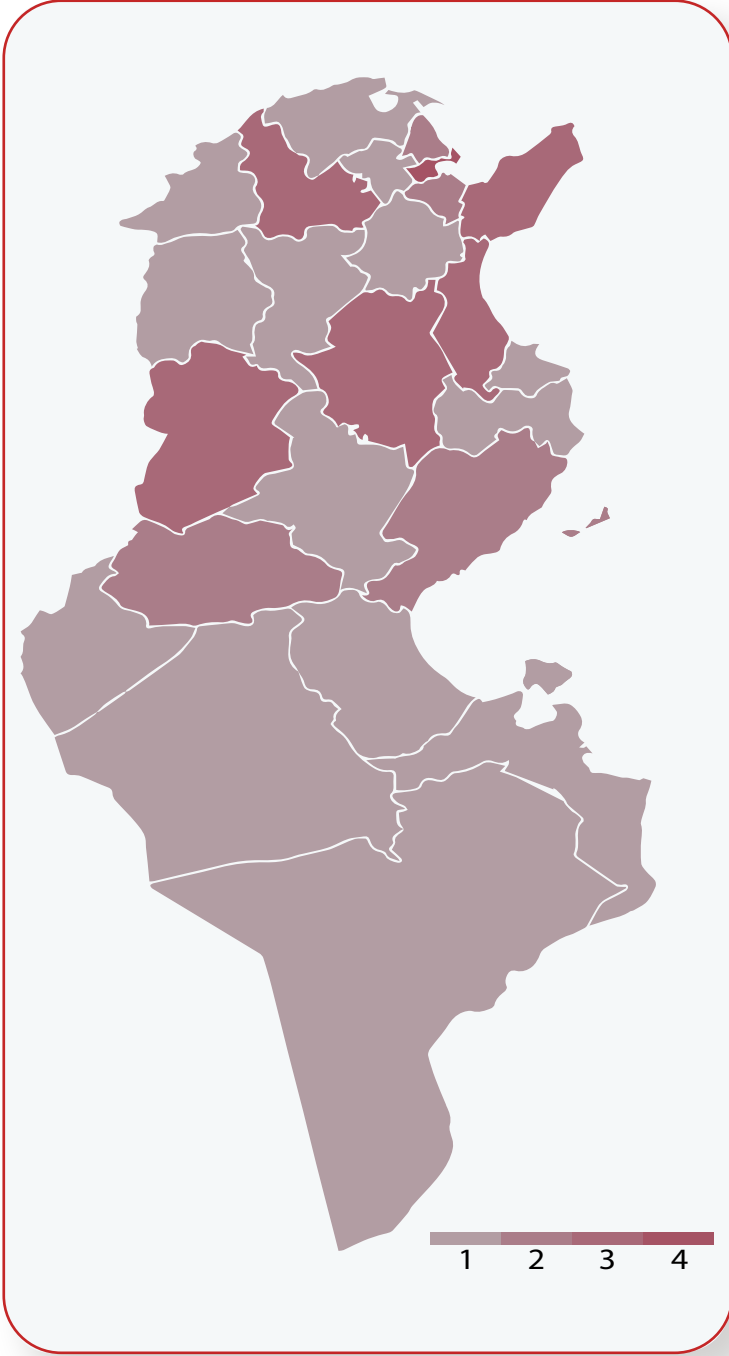


العنف حسب الولايات

وتسجل معتمديات واحياء تونس العاصمة النسبة الاعلا من حيث حالات العنف المرصود خلال الثلاثة اشهر الماضية حيث عاشت لوحدها على وقع 23% من حالات العنف المسجل خلال اشهر جويلية واوت وسبتمبر.

وتاتي ولايات القيروان والقصرين في مراتب بعدها بنسب مختلفة ترتفع حينا وتنخفض حينا اخر. فمثلا ولاية القيروان سجلت خلال شهر اوت 16.67% من العنف المرصود خلال شهر اوت في الوقت الذي كان نصيبها من حصيلة العنف في شهر سبتمبر في حدود الـ 7.35% في المقابل كانت نسبة العنف المسجل في القصرين خلال شهر اوت في حدود الـ 1.67% ليرتفع خلال شهر سبتمبر ويصل الى الـ 10.29%. كما تعيش ولاية سوسة بدورها على وقع مرتفع نسبيا للعنف اين سجلت 13.24% من العنف المرصود خلل شهر سبتمبر و10% من العنف المرصود خلال شهر اوت في الوقت الذي كان حجم العنف في سوسة خلال شهر جويلية في حدود الـ 20%.

وتشمل حالات العنف المرصودة من قبل فريق المرصد الاجتماعي التونسي مختلف ولايات الجمهورية وتكون في اغلب الأحيان الاحداث المسجل موضوع للرأي العام الوطني والمحلي خاصة اذا ما ارتبطت بجرائم بشعة او عنف عائلي او عنف مسلط على الأطفال او عنف جنسي.



خاتمة

ما يمكن الوقوف عنده خلال هذه الثلاثية الأشكال الجديدة للاحتجاج من خلال السلوك الانتخابي الذي عاقب الطبقة السياسية كحركة تصعيدية واحتجاجية بطريقة ديمقراطية تترجم العنف السياسي الذي مارسه الفاعلون السياسيون للدولة التونسية على هذه الفئات المهمشة من الفعل السياسي والتنموي وهو ما يمكن ان يؤدي في الفترة القادمة الى عملية تمرد واسعة خاصة تطال فئات كثيرة من المجتمع خاصة اذا ما تبين إفلاس مقولات الفاعلين السياسيين الجدد الذي سيتم انتخابهم فامكانية برامجهم التي لا تطال الحاجات الاجتماعية للفئات المهمشة ستكون فتيلة لفضاءات حارقة لا تتراجع الى الوراء من اجل تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي ومن اجل انتزاع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وان سياق هذه الثلاثية تميز بتواصل أزمة العطش وأزمة البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل والفلاحة برز فيها القطاع الإداري والاجتماعي والصحي من خلال أشكال الاحتجاج الجماعي ثلاثية مشحونة بحالات كثيرة من الانتحار والعنف تترجم تفككا حقيقيا لمؤسسات المجتمع وعدم قدرتها على احتواء المواطن التونسي وتعبر عن عجزها عن إيجاد حلول جذرية لهذا الواقع الاجتماعي نظرا للحلول المؤجلة أو المستثمرة من خلال سباق المحطات الانتخابية.